

التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة

السيد ياسين

أصبح من المتفق عليه اليوم بين علماء السياسة والاجتماع أن ادراك النخبة السياسية الحاكمة للواقع الاجتماعي في بلد ما ، واختياراتها الأيديولوجية مدخل ضروري لفهم ممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وإذا صح ذلك على وجه الاجمال فإنه يصح على وجه التحديد بالنسبة لبلاد العالم الثالث . فهذه البلاد التي استقل أغلبها سياسياً في الخمسينات . كانت تفتقر - في غالبيتها العظمى - الى تقاليد راسخة ومؤسسات عربية . مما جعل دور الزعيم أو القائد أو الحاكم أو الرئيس . حاسماً في تحديد مسار البلاد . غير أن هذا الزعيم أو القائد أو الحاكم أو الرئيس . لا يعبر في العادة نفسه . بقدر ما يعبر عن جماعة طبقية ما . لها مصالحها واهدافها وغاياتها . ولها أيضاً ايدولوجيتها في المجتمع والسياسة والاقتصاد .

وقد تحدد موضوع هذا الفصل بناء على اهتمامي منذ سنوات طويلة بمشكلة المنهج الملائم لدراسة تجربة التنمية المصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) . وفي بحثي عن هذا المنهج الشامل عثيت بوضع مشكلات المجتمع المصري في اطار مشكلات العالم الثالث . نظراً للتشابه الشديد في المشكلات التي تواجهها الأقطار المختلفة التي تنتمي لهذا العالم . ومن خلال البحث تبين لي أهمية دراسة فكر النخبة السياسية الحاكمة . والذي ظهر أنه - في كثير من بلاد العالم الثالث - ينطلق من ايدولوجية التوازن الاجتماعي . التي ترفض ظاهرة الصراع الطبقي . ولا تؤمن بأن نظرية الصراع جذرية بالاتباع والتطبيق . وقد ترتب على تطبيق هذه الأيدولوجية نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى . أدت إلى تعثر تجربة التنمية نتيجة عوامل شتى . أهمها ان النخب السياسية الحاكمة لم تكن قادرة - بحكم اتجاهها التوازني الوسطي - على حل مشكلة الاستغلال الطبقي في المجتمع لصالح الجماهير العريضة .

ونظراً لأن هذه الأيدولوجية التوازنية تعد مفتاحاً هاماً لفهم مسيرة التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث . كان لا بد لنا أن نعمق البحث في نظرية التوازن ومعارضتها بنظرية الصراع في الفكر الاجتماعي . للكشف عن مسلمات كل نظرية من هاتين النظريتين ومعرفة فروضها وتطبيقاتها وحدودها .

ومن خلال البحث عن المنهج. وبعد التأصيل النظري لنظريات التوازن والصراع. انتقلت لتحليل قلة النخبة السياسية في مصر من (١٩٥٢) حتى (١٩٧٠). للكشف عن تطور إدراك هذه النخبة للتوازن الطبقي في المجتمع المصري وممارساتها التي تمت في ضوء هذا الإدراك الذي تغير عبر المراحل المتتالية التي مرت بها مسيرة التنمية المصرية. وتقوم هذه الدراسة على أساس أن جمال عبدالناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية. ولذلك قامت الدراسة منهجيا على أساس تحليل دقيق لمضمون خطبه وتصريحاته كلها من (١٩٥٢) حتى (١٩٧٠) ومن هنا يمكن القول أن هذا الفصل هو محاولة تركيبية للنتائج التي توصلت إليها من بحثي السابقة في الموضوع^(١). أخلص منها بإثارة عدد من التساؤلات الجوهرية حول مشكلة الطبقة الوسطى في المجتمع المصري.

أولاً: نحو منهج لدراسة التنمية في البلاد النامية

أول ما ينبغي الإشارة إليه هو أن نحذر من التعميم على المجتمعات التي تندرج تحت ما يسمى البلاد النامية أو العالم الثالث. ذلك أنه تحت هذا المصطلح تندرج بلاد مختلفة تمام الاختلاف من حيث تاريخها الحضاري. ودرجة تقدمها الاجتماعي. ومن حيث طبيعة البناء الاجتماعي لكل منها ونوعية القوى السياسية التي تحكمها. غير أن هذا لا يمنع - في مستوى أولي من مستويات الدراسة - أن نحاول وضع أيدنا على المشكلات المشتركة بين هذه البلاد. وأن كان التجريد هنا لا يعني إطلاقاً عن الدراسة التفصيلية لكل فئة من فئات هذه المجتمعات التي أشرنا إليها. وإذا تركنا جانباً قضية التعميم والتخصيص في الحديث عن مجتمعات العالم الثالث. تبقى أمامنا قضية الأبعاد الأساسية التي نستطيع على ضوءها بحث ودراسة مشكلات التخلف والتقدم في هذه البلاد. ناقش هذه المشكلة مناقشة عميقة عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي المعروف جونار ميردال في كتابه الجامع «الدراما الآسيوية: بحث في فقر الأمم»^(٢). والذي يعد موسوعة كبرى من مشكلات العالم الثالث. وقد خصص ميردال صفحات متعددة في بداية الجزء الأول من كتابه لمناقشة قضية المنهج في بحث مشكلات العالم الثالث.

وأول ما يثيره ميردال. أنه لا بد من الاعتماد على منهج علم اجتماع المعرفة (سوسيولوجيا المعرفة) وذلك إذا ما أردنا أن نكشف تحيز النظريات الاجتماعية والاقتصادية الغربية التي تعرضت لمختلف مشكلات العالم الثالث. ومن ناحية ثانية. يرى ميردال أن المناهج الغربية لا تصلح بصورتها التقليدية لبحث مشكلات العالم الثالث. ذلك أنه إذا كان يمكن تجريد مجتمع غربي ودراسته من وجهة النظر الاقتصادية. فذلك مطلب يبدو مستحيلاً بالنسبة لدول العالم الثالث. ففي هذه المجتمعات تخطط العوامل الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل السياسية في شبكة معقدة ليس من السهل فض عراها. وتفتيتها إلى جوانب مستقلة واخضاع كل منها إلى دراسة خاصة. ولذلك يدعو ميردال إلى تطبيق ما يطلق عليه «المنهج المؤسسي» the Institutional

ويعني به ضرورة دراسة كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم الثقافية في المجتمع بطريقة تكاملية إذا ما أردنا أن نفهم بطريقة حية خلاقة مشكلات مجتمعات العالم الثالث. فالتنمية الاقتصادية في هذه البلاد:

نجاحها أو فشلها لا يمكن فصلها عن نوعية الطبقات الاجتماعية المسيطرة . ولا عن القيم الحضارية السائدة . ولا عن ضروب الانحراف الاجتماعي المتعددة التي قد تعوق التنمية فعلاً . نتيجة لسلوك بعض الفئات الاجتماعية المنحرفة . التي تظهر وتسيطر في بعض البلاد النامية . نتيجة لتطورات سياسية معينة .

وبغير أن نلتزم بعرفية المنهج الذي يقترحه ميردال . يمكن أن ندرس مشكلات العالم الثالث وبالتالي مشكلات المجتمع المصري - في ضوء ثلاثة أبعاد أساسية : البعد الإيديولوجي . والبعد السياسي . والبعد الاقتصادي - الاجتماعي .

ونقصد بالبعد الإيديولوجي تحديد الاختيار الإيديولوجي للغالب لبلاد العالم الثالث . والبحث وراء هذا الاختيار . وتقدير النتائج الفعلية التي ترتبت عليه .

أما البعد السياسي . فنقصد به الممارسة السياسية الفعلية التي أخذت مجراها فعلاً في هذه البلاد تطبيقاً للمسلمات السياسية السائدة فيها . التي تعد في واقع الأمر . ترجمة فعلية لبعد أساسي من أبعاد الإيديولوجية المختارة . مع التركيز على دراسة التنظيمات السياسية . وتكوين وأصول النخبة السياسية الطبقية . والإنجازات السياسية السائدة .

ونصل بعد ذلك الى البعد الاقتصادي - الاجتماعي . وهو يكاد أن يكون أهم هذه الأبعاد جميعاً . ذلك لأنه يتعلق بالهيكل الاقتصادي وبالبناى الاجتماعي لهذه المجتمعات . بما يتضمنه ذلك من تقدير للموارد الاقتصادية الموجودة . وتحديد لنوعية الطبقات الاجتماعية السائدة . وتحليل لأنساق القيم الموجودة . والصراع بينها . والقوى السياسية والاجتماعية الداخلية في هذا الصراع . وأثر ذلك كله على مشكلات التخلف والتقدم .

إن هذه الأبعاد الثلاثة تقتضي إجراء سلسلة من الدراسات المتعمقة الكفيلة بغطية جميع جوانبها . ونحن نقتصر هنا على الإشارة الى أهم المشكلات التي يثيرها البعد الإيديولوجي وهو ما يعيننا أساساً في هذا الفصل .

تتسم دول العالم الثالث - على وجه الاجمال - بأنها دول فقيرة . متخلفة اقتصادياً واجتماعياً . تحررت حديثاً من نير الاستعمار الأجنبي . وهي بعد هذا التحرر جابهت المشكلة الكبرى : كيف يمكن تحقيق التطور الاجتماعي . خصوصاً بعد أن سقطت إيديولوجيات الطبقات الرأسمالية والبورجوازية المستغلة . ولم تعد صالحة لتكون أساساً للتنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي ؟

يمكن القول أن هذه الدول التي نالت استقلالها الوطني عقب الحرب العالمية الثانية بسنوات . وخصوصاً بعد الخمسينات . قدر لها أن تولد في عالم يسيطر عليه ما أطلق عليه «الحرب الباردة» بين المعسكرين . الاشتراكي والرأسمالي . فقد كان من نتائج الحرب أن حدث استقطاب واضح ومحدد بين مجموعة الدول التي تدين بالاشتراكية . وبين مجموعة الدول التي تدين بالرأسمالية . والدول الأخرى التي تدور في فلكها باعتبارها دولاً تابعة . وكان هناك صراع إيديولوجي عنيف بين المعسكرين عبّر عن نفسه على أكثر من مستوى من مستويات الصراع الدولي . ولدت دول العالم الثالث إذن يحوطها هذا المناخ الفكري الملهب . وكان عليها أن تختار . وما أصعب الاختيار

الايدولوجي في الفترات الحاسمة من تاريخ الأمم !

وبغير محاولة منا لإدعاء الحصر الشامل والتعميم على أساسه . يمكننا القول أن قلة من دول العالم الثالث اختارت الماركسية كإيدولوجية متكاملة . وقد تصلح كوبا مثلاً بارزاً على هذه المجموعة من الدول . غير أن الكثرة الغالبة حاولت - من خلال اجتهادات متعددة - أن تبني الاشتراكية . وهذه الاشتراكية وصفت بأوصاف شتى . فهي تارة اشتراكية إفريقية ، وهي تارة اشتراكية آسيوية ، وهي مرة ثالثة اشتراكية عربية . ولم يضع المثقفون المحترفون في هذه البلاد وقتهم . فدبحوا المقالات العديدة وألفوا الكتب الضخمة لإبراز أصالة وتفرد هذه الاشتراكيات . والفروق الكبيرة أو الصغيرة - حسب الأحوال - التي تميزها عن الماركسية .

وبالرغم من أنه في هذه الدول يروج القول بالانتماء - إيدولوجيا - إلى الاشتراكية . غير أن هذا المصطلح لم ينح له أن يحدد على وجه الدقة أبداً . فالخلط يحيط بهذا المصطلح من كل جانب . خصوصاً حين يراد وضع الفروق بين الاشتراكية من ناحية . والماركسية من ناحية أخرى .

وحقيقة الأمر أن الاختيار الإيدولوجي الغالب في دول العالم الثالث والذي يتمسك في التثبيت الشديد بنظرية التوازن . ومحاولة إقامة الشواهد على ضرورة تقدير العديد من الاعتبارات التي اصطنعت اصطناعاً . كان في حقيقته تعلقة استندت إليها بعض الطبقات الاجتماعية في البلاد النامية عن طريق تمثيلها في السلطة . لعدم التطبيق الكامل للحلول الاشتراكية الجذرية للقضاء على التخلف والانطلاق من مجال التنمية الشاملة .

وعن طريق تجريبية عقيمة ومتخبطة أخذت النخبة الحاكمة في هذه البلاد تمارس التجريب السياسي بكل ألوانه . والتجريب الاقتصادي بكل صوره . ولقد كان هذا في الواقع نتيجة منطقية لتبني نظرية التوازن كأساس للإيدولوجيات الوسطية التي تبنتها النخب السياسية في البلاد النامية . ويلمس د . جمال مجدي حسنين هذه النقطة الجوهرية في كتابه « ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي »^(٣) حين يقرر في الفصل الثالث وموضوعه « الثورة والتوازن الطبقي » أن نظرية التوازن « هي نظرية الوسط سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الاجتماعي بما يعنيه ذلك من توازن في السلوك والمفاهيم والقيم بالنسبة للفرد . ومن توسط في العلاقات الاجتماعية وتجنب الجموح والاندفاع مع عدم الالتزام بأوضاع أو معايير مطلقة ثابتة في جميع الأحوال »^(٤)

ويرى نفس المؤلف أن ثورة يوليو (١٩٥٢) استخدمت نظرية التوازن لتحقيق مكاسبها السياسية والاقتصادية التي لم تستطع القوى الاجتماعية الأخرى في ظل سياسة التحالف مع الرأسمالية العالمية أن تحققها .

ولكن كيف طبقت ثورة يوليو هذه النظرية ؟

يرى جمال مجدي حسنين^(٥) أنه على المستوى السياسي الداخلي كان رفض مجموعة الضباط الأحرار لنظام تعدد الأحزاب ولنظام الحزب الواحد هو الصيغة السياسية لنظرية التوازن .

وأنه على المستوى الاجتماعي كان رفض الثورة لسيطرة الطبقة البورجوازية الكبيرة أو الطبقة العمالية على عملية

التطور الاجتماعي هو الصيغة الاجتماعية لنظرية التوازن على مستوى الطبقات الاجتماعية .
وكان اتجاه الثورة -- على المستوى الاقتصادي -- للتدخل في مجالات العمل الاقتصادي بإنشاء قطاع عام قوي إلى جانب القطاع الخاص «رأس» أساس للصيغة الاقتصادية لنظرية التوازن .
وأخيراً على المستوى الفكري كان افتتاح الثورة على جميع التيارات الفكرية ورفضها الالتزام بتيار معين هو الصيغة الفكرية للتوازن بين النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية .

إذا كانت نظرية التوازن هي أساس تغيير كثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المجتمع المصري خاصة . كما يرى عدد كبير من الباحثين . فإنها تستحق أن نقف عندها وقفة طويلة . لكي نتعقب جذورها في النظرية الاجتماعية . ونرصد تطبيقاتها الاجتماعية والسياسية . قبل أن نتقل إلى دراسة تحليلية شاملة للتجربة المصرية .

ثانياً : الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية

يمكن القول أن الدراسة العلمية الاجتماعية للمجتمعات الانسانية بدأت في القرن التاسع عشر . حيث أتبع لها أن تستقل بمبحث خاص من مباحث المعرفة هو علم الاجتماع^(١) .
وقد صاحبت نشأة علم الاجتماع في أوروبا على يدي أوغست كونت معركة فكرية كبرى بين الوضعية باعتبارها ايدولوجية الطبقات البورجوازية المحتكرة للسلطة في المجتمعات الأوروبية . وبين الاشتراكية باعتبارها ايدولوجية الطبقة العاملة التي كانت قد أخذت تتزايد في حجمها . وبثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية . وتحويل المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية . فقد أخذت هذه الطبقة تعي نفسها شيئاً فشيئاً . إلى أن تبلور وعيها الطبقي نتيجة ازدياد عملية الفكر الاشتراكي وابتكاره أدوات تحليل متقنة . وخصوصاً نتيجة لاسهامات كارل ماركس الذي استطاع ان يكشف بعمق وجلاء عن الميكانيزم الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي متمثلاً في فائض القيمة . ولم يقف جهد ماركس عند حد التحليل للاقتصاد الرأسمالي السائد . وإنما قدم للطبقة العاملة النظرية الثورية التي تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقي . ان تفك اغلالها . وأن تثور على النظام الرأسمالي الذي يقوم على استغلال الانسان للانسان .
نشأ علم الاجتماع اذن وسط معركة ضارية . وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه وعلى التطورات اللاحقة في ميدانه . حتى يمكن القول انه لا يمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع . بغير الاستعانة بالمنهج التاريخي لاعادة تكوين صورة المجتمع الاوروبي طوال القرن التاسع عشر بكل مكوناتها من صراع القوى السياسية . واحتدام الصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة^(٢) . كما أنه لا بد من الاستعانة بمنهج علم اجتماع المعرفة لكي تربط الأفكار والنظريات الاجتماعية لاقطاب الفكر الاجتماعي في هذا العصر باتجاهاتهم السياسية وأوضاعهم الطبقيّة من ناحية . وببنية المجتمع من ناحية أخرى^(٣) .

وبغير أن نخوض في غمار هذه الدراسة التي تحتاج الى بحث مستقل . يمكننا أن نجمل الاتجاهات الرئيسية في نظرية المجتمع في القرن التاسع عشر في اتجاهين رئيسيين :

اتجاه التوازن . واتجاه الصراع

ويمكن القول أن الدور الأول لاتجاه التوازن نجدها أساساً لدى أقطاب الثورة المضادة في الفكر الاوربي التي نشأت نتيجة للثورة الفرنسية . وعلى وجه الخصوص عند «لويس دي بونالد» (١٧٥٤ - ١٨٥٠) «وجوزيف دي ميستر» (١٧٥٤ - ١٨٢١). ولم يقنع دي بونالد ودي ميستر بمجرد شجب الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تضدع في المجتمع الفرنسي . ولكنها ذهبا أبعد من ذلك . فناديا بضرورة العودة الى الأوضاع السابقة على الثورة . أي بعبارة مختصرة احياء النظام القديم (ancien regime) الذي قضت عليه الثورة . لقد كان كل منهما مثلاً بارزاً على الرجعية الفكرية في أبشع صورها . فقد كان المثل الأعلى عندهما هو النظام الاقطاعي الذي اندثر . فهو - في نظرها - النظام الاجتماعي الأمثل الذي يحقق الانسجام والتوافق للانسان . والعقل الانساني الذي مجده فلاسفة عصر التنوير وأرادوا الاعتماد عليه أساساً في تحليل وفهم مشكلات الانسان والمجتمع . لم يشأ بونالد وميستر الاعتماد عليه . وانما ركزا على كون الانسان ينشأ في مجتمع . وتحت وطأة تقاليد معينة . ولذلك كان عليه أن يطيع هذه التقاليد . وأن يعتمد عليها في حل مشكلاته^(٩).

وجاء بعد بونالد وميستر . «سان سيمون» (١٧٦٠ - ١٨٢٥) الذي ركز على الصناعة والصناعيين باعتبار هذه الفئة هي التي ستقود المجتمع الأوروبي . ثم «أوغست كونت» (١٧٩٨ - ١٨٥٧) الذي ينسب اليه اعطاء علم الاجتماع شهادة ميلاده . وأوغست كونت هو صاحب الفلسفة الوضعية التي كانت تدعو - بين ما دعت اليه - الى الاهتمام بكيفية حدوث الظاهرة وعدم الاهتمام بأسباب حدوثها . أي أن مهمة الباحث هي أن يسأل نفسه كيف حدثت الظاهرة . وليس لماذا حدثت ؟ والهدف هنا ببساطة هو عدم التوصل الى دراسة أسباب مظاهر الخلل الاجتماعي في المجتمع . وكان من بين مبادئها أيضاً الفصل بين عالم القيم وعالم الوقائع . بمعنى أنه لا ينبغي على الباحث الاجتماعي اصدار حكم تقييمي على الظواهر الاجتماعية (ومن هنا نشأت خرافة «الموضوعية» و«الحياة» في البحث العلمي الاجتماعي). ودعت الوضعية أخيراً الى نقد التفكير الميتافيزيقي وتقدير المنهج العلمي^(١٠).

غير أن هذه الدعوة كانت في حقيقتها تغطية للمصالح الطبقية الرأسمالية التي جهدت الوضعية لحمايتها . ولعل ما يكشف عن ذلك بوضوح أن كونت نفسه حوّل مذهبه الاجتماعي العلمي في نهاية أيامه الى دين أطلق عليه «دين الانسانية» وحدد له طقوساً خاصة لممارسته . ومن ناحية أخرى أمتنع دعاة الوضعية - باسم المنهج العلمي - عن الحكم على النظام القائم . دفاعاً عنه .

وورث عالم الاجتماع الفرنسي الشهير اميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) تراث نظريات التوازن المحملة بفكر بونالد وميستر وأوغست كونت . غير انه حاول أن يتقدم خطوات نحو صبغها بالسمة العلمية «الموضوعية» . كان دوركايم

تلميذاً لكونت. وبالرغم من موقفه غير المحدد من الاشتراكية العلمية الذي تعمد ان يحيطه بقدر من الغموض. يمكن القول أنه كان معادياً لهذا الفكر. ويبدو ذلك من نظريته الاجتماعية. التي يمكن اعتبارها مشروعاً ايديولوجياً متكاملًا الغرض منه تفنيد الفكر الاشتراكي العلمي^(١) وتقوم نظرية دوركايم على ثلاث افكار أساسية :

الوعي الجمعي

وهذه الفكرة الجوهرية عند دوركايم تلتف بستائر كثيفة من الغموض. وقد ظل دوركايم يغير ويطور فيها حتى تحولت الى فكرة ميتافيزيقية خالصة. حتى لقد ذهب جورج جيرفنتش. وهو احد المتحمسين لدوركايم. الى القول بأنه يريد أن يدافع عن فكرة الوعي الجمعي ضد دوركايم نفسه الذي أفسدها ! والوعي الجمعي كما يعرفه دوركايم « هو مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الأعضاء الذين ينتمون الى مجتمع معين. وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقاً محددًا من ضروب التشابه. بحيث تصبح لهذا النسق حياته الخاصة »^(٢).

ويريد دوركايم بفكرة الوعي الجمعي في الواقع الايحاء بأن ما يجمع اعضاء المجتمع اكثر كثيرًا مما يفرقهم. وانه ليس هناك سوى نمط واحد فيما نسي من المعتقدات والمشاعر يسود في المجتمع. والغاية من كل هذا هي ضرب فكرة « الوعي الطبقي » في الفكر الماركسي باعتبارها احدى أدوات التحليل الاجتماعي الأساسية. ذلك أن فكرة « الوعي الطبقي ». تقوم على أساس التحليل الطبقي للمجتمع. بما يتضمنه من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة. ورصد لعلاقات الصراع بينها. وتحديد لنوعية الوعي الطبقي لدى كل منها والذي يتركز على الايديولوجية الخاصة بكل طبقة.

التضامن

والفكرة الجوهرية الثانية لدى دوركايم هي فكرة التضامن. ولدوركايم نظرية شهيرة في التضامن. حيث يفرق بين ما يسميه التضامن الآلي الذي يسود في المجتمعات القديمة والذي يقوم على أساس التماثل بين أعضاء المجتمع. والتضامن العضوي الذي يسود في المجتمعات المتطورة والذي هو يقوم على أساس التباين. وهدف دوركايم من التركيز على فكرة التضامن هو ضرب فكرة الصراع. وهي من بين الأفكار الأساسية في التحليل الاشتراكي العلمي.

الجماعات المهنية

ونصل أخيراً للفكرة الجوهرية الثالثة في نظرية دوركايم وهي فكرة الجماعات المهنية. ويقصد بها ضرورة أن تقوم الحكومة بمجهود لجمع العمال وأرباب الأعمال في تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه بالأناية والشرور. وواضح أن المقصود بهذه الفكرة ضرب فكرة وتطبيق الأحزاب العالية التي تمثل الطبقة العاملة والتي تقود نضالها ضد القوى الرأسمالية. كما يؤكد ذلك الفكر الاشتراكي العلمي.

هذه لحة سريعة عن نشأة وتطور الفكر الرجعي في نظرية المجتمع. الذي خاض معركته ضد الفكر التقدمي تحت الوية متعددة. كانت تتعدد ألوانها في كل مرحلة تاريخية. غير أنه مهما بلغ هذا التعدد. فان الخيط الجوهرى المجدول

من أفكار الفلاسفة المثالية يحتفظ بطابعه بالرغم من تعاقب العصور. ويشهد على ذلك تطور مراحل نظريات التوازن من الرجعية الفكرية لبونالد وميستير الى وضعية أوغست كونت ودوركايم. وأخيراً الى الصيغة المعاصرة من الوضعية. ونعني بها المدرسة الوظيفية التي يعد تالكوت - سيد - وروبرت ميرتون من اعلامها البارزين في علم الاجتماع الأمريكي. ومن ناحية أخرى نجد القطب المضاد لاتجاه التوازن وهو اتجاه الصراع. وهذا الاتجاه مثله أساساً فكر الاشتراكية العنسية كما ظهر على وجه الخصوص في مؤلفات ماركس وأنجلز ومن بعدهما الطابور الطويل من المفكرين الاشتراكيين العالميين.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه في علم الاجتماع الأمريكي س. رايت ميلز. ومن بعده ممثلو حركة اليسار الجديد أمثال بول جودمان. وهو رفيتز. وتيودور روزاك. وروبرت أنجلز. وكريستيان باي وغيرهم^(١١). ويمكن القول أن كلا من هذين الاتجاهين له إطاره النظري الخاص به. والذي يتكون من نسق مترابط من المفاهيم المحددة. بالإضافة الى نهج خاص متميز في دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها^(١٢).

اتجاه التوازن

تصدر نظريات التوازن (order theories) بوجه عام - عن فكرة محددة تصور المجتمع باعتباره نسقاً من الأفعال تعمل تحت مظلة ثقافة مشتركة تتسم بالاتفاق حول القيم الأساسية التي تقوم عليها^(١٣). وتقوم هذه النظريات على أساس تحليل خاص للانساق الاجتماعية يطلق عليه «التحليل البنائي الوظيفي» وهذا التحليل يتم على مستويين: استاتيكي وديناميكي. على المستوى الاستاتيكي يتم تصنيف السمات البنائية المنتظمة في العلاقات الاجتماعية مثل الأدوار (Roles) السائدة في المجتمع وضروب المكانات الشائعة (Status) والنظم الاجتماعية الموجودة. أما المستوى الديناميكي من التحليل فيعني بدراسة عمليات التداخل والتشابك بين الانساق الموجودة فعلاً. واستراتيجيات تحديد الأهداف الاجتماعية المختلفة. وعملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) وكذلك الوظائف (Functions) الأخرى التي تحافظ على توازن الانساق والنظم الاجتماعية.

والمفهوم الأساسي الذي يركز عليه تحليل المشكلات الخاصة بالانساق الاجتماعية - مثل المشكلات الاجتماعية. والانحراف. والصراع الاجتماعي - هو «تصدع القيم» (anomy). وهو مصطلح ابتدعه عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم ثم نقل عنه بعد ذلك وذاع استخدامه. وهو يعني - بين ما يعني - الافتقار الى قيم خلقية لتوجيه السلوك في لحظة معينة من حياة المجتمع. أو في قطاع محدد من قطاعاته^(١٤).

و «تصدع القيم» - في نظر أصحاب هذه النظريات - يعني عدم التوازن الذي يصيب أحياناً الانساق الاجتماعية. أو ما يطلق عليه بحسب مصطلحاتهم «التفكك الاجتماعي» الذي يعني ثغرة في التنظيم الاجتماعي يكشف عنها ضعف أجهزة الضبط (Social disorganization)

الاجتماعي (Social control) ويعنون بها القانون والدين والأسرة). ويبرزها أيضًا القصور في بلورة الأهداف. واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف التي تقوم عليها الانساق الاجتماعية. وأخيرًا وضوح السبلات التي تحيط بعملية التنشئة الاجتماعية.

وينجم عن «تصدع القيم» فشل الأفراد في تحقيق الأهداف التي يقوم عليها النظام الاجتماعي. ونظريات التوازن تتضمن عدة تعريفات أساسية خاصة بالصحة والمرض من وجهة النظر الاجتماعية. وكذلك تتعلق بالمسايرة (Conformity) والانحراف. فالسلوك الذي يكشف عن الصحة من وجهة النظر الاجتماعية لا بد أن يتطابق مع القيم المشروعة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ومتطلباتها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي يقوم عليها.

أما الانحراف فهو عكس المسايرة الاجتماعية. ومعناه فشل الأفراد في القيام بأدوارهم الاجتماعية المشروعة التي حددها النظام الاجتماعي. والمنحرفون يكشفون بذلك عن فشلهم في التكيف مع الأهداف والقيم السائدة.

فالزنج في الولايات المتحدة الأمريكية يعدون - على سبيل المثال - منحرفين. لأنهم عجزوا عن مسايرة القيم السائدة في المجتمع الأمريكي. وكذلك الطلبة والشباب بوجه عام الذين ثاروا على التدخل الاجرامي لبلادهم في فيتنام. وتظاهروا لاسقاط أصحاب المصالح الرأسمالية الاحتكارية الذين يلقون بالآلاف من الشباب الأمريكي في أتون الحرب. لكي يكسبوا من وراء دوران عجلة المصانع الحربية وتجارة الأسلحة الملايين من الدولارات. يعدون أيضًا - في ضوء نظريات التوازن - منحرفين خرجوا على القيم السائدة في مجتمعهم.

ويكشف عن اتجاه التوازن في نظريته للمجتمع. وما يتضمنه من تعريفات خاصة للصحة والمرض والمسايرة والانحراف. التعريف الذي وضعه عالم الاجتماع الأمريكي البارز تالكوت بارسونز للصحة العقلية وللمرض حيث يذهب الى أن: «الصحة يمكن تعريفها بأنها حالة القدرة (Capacity) القصوى لفرد ما في القيام الفعال بالأدوار والمهام التي نشأ اجتماعيًا لكي يقوم بها. وهي بذلك تعرف على أساس اسهام الفرد في النظام الاجتماعي. وهي تعرف ايضا باعتبارها أمرا نسبيا يتعلق بمكانته (Status) في المجتمع. التي يحددها جنسه وسنه ومستوى تعليمه الى غير ذلك».

وهذا التعريف يؤدي تطبيقه الى القاء مسؤولية المسايرة والانحراف على عاتق الأفراد. والى الاخفاء المتعمد لمسؤولية المجتمع. اذ يزعم ان المجتمع ينشئ الأفراد تنشئة اجتماعية سليمة لكي يقوموا بالأدوار المقدر لهم - حسب مواصفات النظام الاجتماعي السائد - ان يقوموا بها. فاذا فشلوا أو انحرفوا أو حادوا عن الطريق أو خاب مساهمهم لسبب أو لآخر فهم المسؤولون أولاً وأخيراً.

فالمحرمون - والمنحرفون بوجه عام - ينحرفون لكونهم فشلوا في تمثل القيم السائدة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. أو لكونهم لم ينجحوا في اختبار القدرات القصوى التي يتحدث عنها بارسونز! ويصل المنطق الذي يقوم

عليه هذا التعريف الى حد وصف جماعة سلالية كاملة كالزئوج بانهم جنس منحط يتسمون بانخفاض مستوى الذكاء اذا ما قورنوا بالبيض. ويشهد على هذا في زعمهم اختبارات الذكاء الموضوعية التي يطبقها علماء النفس الامريكيون. ويقارنون نتائجها بمجموعات «ضابطة» من البيض. حيث يظهر الفرق الشاسع بين مستويات ذكاء هؤلاء وأولئك. والحقيقة أن هذه التعريفات وما تؤدي اليه من نتائج مضللة. ليست مجموعة متناثرة من المبادئ. بل ان خطورتها تكمن في أنها تعكس «نظرة ايجابية للحياة» (Vision du monde) تتسم بالتعصب والتعصب الداخلي لمجموعة مترابطة ومتشابكة من الأفكار.

وهذه «النظرة الايجابية للحياة» أو «رؤية العالم» - بحسب تعريف جورج لوكاتش - لها وجهات نظر محددة في المنظور الاجتماعي. وفي طريقتها في التحليل «العلمي». وفي نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف وفي حكمها أخيراً على الجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع. وقد يكون من المناسب عرض مكونات «النظرة الايجابية للحياة» الكامنة في نظريات التوازن حتى يتاح لنا بعد ذلك مقارنتها بمكونات «النظرة الايجابية للحياة» الكامنة في نظريات الصراع.

النظرة الايجابية للحياة في نظريات التوازن

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة أولاً فيما يتعلق بالمنظور الاجتماعي الكامن فيها واتجاهها ازاء القيم. فقياً يتعلق بصورة الانسان والمجتمع لديها نجد أنها تصور المجتمع باعتباره وحدة منفردة مستقلة بذاتها (Sui generis) وهو بهذا الوصف أكبر من مجموع أجزائه ويختلف عنها في نفس الوقت. وقصور الضبط الاجتماعي في المجتمع عن أداء وظائفه يعني حدوث تمدد في القيم.

وهذه النظرة أيضاً اتجاه انجابي فيما يتعلق بضرورة الحفاظ على النظم الاجتماعية القائمة وحمايتها.

أما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي نظرة مختلطة فالانسان خليط من عنصرين اناني واثاري (Homoplex) وهو لذلك يحتاج الى الضوابط والقيود حتى يحقق الخير الجماعي. وأحياناً تنظر للبشر على أساس قسمتين من وجهة النظر الاخلاقية - الى فريق من البشر سام خلقياً وفريق آخر منحط خلقياً.

واذا نظرنا الى عالم القيم نجدها تعتبر أن ما يحقق الصالح الاجتماعي العام هو: التوازن والاستقرار. واحترام السلطة القائمة. وعدم المساس بالنظام القائم. والنظر الى النمو والتطور باعتبار انه من الأفضل ان يتم نتيجة تراكمات كمية في صورة «التوازن المتحرك» باعتبار أن التوازن هو الهدف النهائي الذي تحرص على تحقيقه.

طريقتها في التحليل العلمي :

النموذج الأمثل لهذه النظرة الاجتاهية في الحياة هو نموذج العلم الطبيعي . وهي لذلك تفرص على نقله بمسلماته ومفاهيمه ومصطلحاته الى المجال الاجتماعي . وهي تسعى نحو صياغة قوانين عامة شاملة من خلال ممارسة البحث الامبيرى . ويغلب عليها اللجوء الى التحليل البنائى - الوظيفى .

وفىما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على تعدد الأسباب . هروباً من تحديد عامل وحيد يعد مسؤولاً عن التغير الذى يلحق ببنية المجتمع . وتترفع نحو صياغة نظريات تتسم بانها مغرقة في التجريد في حين ان البحوث الامبيرى التي تجري في ظلها تتسم بانخفاض مستوى التعميمات فيها . بالاضافة الى الانفصال الواضح بين النظرية والتطبيق . وهي تضع شروطاً للموضوعية العلمية أهمها . التطابق الدقيق بين المفاهيم والحقائق . الفصل التعسفي الجامد بين الباحث وما يلاحظه من ظواهر وحقائق وتبنى نظرية في المعرفة تتسم بالسلبية .

وتحليلاتها تركز على الثقافة (Culture) باعتبارها المحدد الأساسى للنظام وللبناء الاجتماعي ثم تنتقل منها الى الشخصية والتنظيم الاجتماعي .

وفىما يتعلق بمفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها مفاهيم لا تاريخية . بمعنى انها تستبعد البعد التاريخي اللازم لفهم الظواهر الاجتماعية . وتتصف بمستوى عال من العمومية . ويتركز تركيزاً شديداً على الجوانب الفردية . والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها هو تثبيت عدد من الأحكام الأساسية أما بطريقة تتسم بالتعميم . كالحكم الخاص بأن « لكل نظام اجتماعي وظائفه التي يقوم بها » (بما في ذلك الجريمة والانحراف الاجتماعي بوجه عام) . أو بطريقة نسبية كتأكيد ضرورة الحفاظ على نظام اجتماعي محدد في مرحلة تاريخية محددة .

نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف :

تنطلق هذه النظرة أولاً من معايير محددة تحدد تعريف الصحة والمرض . فالصحة تتساوى مع القيم الموجودة في مجتمع معين . أو مع تلك التي تعتقها جماعة مسيطرة في المجتمع . ولذلك يمكن القول انه تعريف ايديولوجي . بمعنى أنه يعمد الى تزييف الواقع الاجتماعي خدمة لمصالح طبقة اجتماعية معينة .

وهي تنظر الى السلوك المنحرف باعتباره مرضياً ويؤثر على قيام النظام الاجتماعي بوظائفه . أما تفسيرها للانحراف وللمشكلات الاجتماعية فهو يعتمد على مفهوم « تصدع القيم » (Anomy) وترده الى الافتقار الى الضبط (Control) الفعال لسلوك الجماعات المتصارعة في النظام الاجتماعي . وهي لذلك تعتبر كل هذه الظواهر ضرباً من ضروب "عدم الاتزان أو الاهتزاز المؤقت للمجتمع الموجود .

ولكن ما هي الاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظواهر وتحسين الأوضاع ؟

الاجراء الأساسى لدى هذه النظرة هو بسط نطاق الضبط الاجتماعي . بمعنى محاولة صياغة القيم الأساسية التي

يقوم عليها النظام الاجتماعي بصورة أكثر تحديدًا وضمان قيام المؤسسات المختلفة في المجتمع بنمايتها. ومن ناحية أخرى بذل الجهود نحو تكييف الأفراد مع احتياجات النظام الاجتماعي. بما يتضمنه ذلك من ضرورة العمل والسلوك داخل اطار النظام الاجتماعي بمواضعه السائدة وبمفترضاته التي يقوم عليها وعدم الخروج عن حدوده. وتلجأ أخيرًا الى اتباع وسائل ادارية لمحاولة حل المشكلات الاجتماعية ويتسم انصار نظريات التوازن بكونهم محافظين من وجهة النظر السياسية. ويتركز جهدهم في الحفاظ على المراكز التي تحتلها الجماعات المسيطرة. والتي يرمز اليها أحيانًا «بالمؤسسة» (the establishment) وهم لذلك غالبًا ما يعملون في تنسيق واضح مع المسؤولين عن هذه المؤسسة.

اتجاه الصراع

تتفق نظريات الصراع على رفضها لنموذج التوازن باعتباره أساسًا لفهم المجتمع المعاصر. وهي تكييف التحليل الذي تقدمه نظريات التوازن باعتباره يمثل استراتيجية جماعة حاكمة ما. ويقوم بدور التأييد لقيمها ودوافعها. ويلعب دور التبرير لكل الاجراءات التابعة التي تلجأ اليها هذه الجماعة الحاكمة. في اطار ما تطلق عليه زيادة فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي.

والمجتمع -- بالنسبة لنظريات التوازن -- عبارة عن نسق طبيعي. غير انه بالنسبة لنظري الصراع عبارة عن صراع سياسي محتمل بين جماعات متصارعة فيما يتعلق بأهدافها أو بنظراتها الاجالية للحياة. ومنظر الصراع -- اذا ما كان فوضويًا -- قد يعارض أي فكرة تتعلق بثبات السلطة أو باستقرار النظام.

أما اذا كان ماركسيًا ملترميًا. فانه لا يعارض فكرة النظام في ذاتها. ولكنه يتطلع لتطبيقها في المستقبل بعد تحطيم المجتمع الطبقي. واقامة المجتمع الاشتراكي على انقاضه. وعلى ذلك فالنظام يمكن تحقيقه. ولكن ليس باصطناع وسائل الضبط الاجتماعي كما تدعو لذلك نظريات التوازن. ولكن عن طريق اعادة التنظيم الاجتماعي بصورة جفريية للحياة الاجتماعية كلها. وعلى ذلك فالنظام ينجم عن شروط التنظيم الاجتماعي. وليس مجرد ناتج من نواتج التكامل الثقافي في المجتمع.

والتحليل الصراعى (conflict analysis) مرادف للتحليل التاريخي. ففسير العمليات المتداخلة بين الانساق الاجتماعية يعتمد على رصد التحولات التي تصيب العلاقات الاجتماعية.

ويعتمد هذا التحليل على مفهوم أساسي لوصف التغير التاريخي والاجتماعي الذي يتضمن نشأة صروب «جديدة» من السلوك. لا صروب «منحرفة» كما تذهب الى ذلك نظريات التوازن. وهو مفهوم «الاغتراب». والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب.

ولا تولي نظريات الصراع أهمية لمصطلحات التفكك الاجتماعي والانحراف فهي مصطلحات تركز عليها نظريات

التوازن. التي تبدي اهتماماً بما تعتبره اتجاهات سلبية بالنظر الى النظام والاستقرار الذي تدعو للحفاظ عليه. وفي نطاق اطار الصراع . نجد ان مشكلة السواء والانحراف هما أساسا مشكلة عملية بنوقف حلها على نتيجة المعركة التي ستشن للقضاء على الاغتراب .

ومع ذلك يمكن القول أن نظرية الصراع تتضمن تعريفاً خاصاً للصحة أو السواء غير ان القيم الكامنة وراءه تشير الى متطلبات النمو والتغير أكثر من اشارتها الى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة. أو مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم. فالصحة والمرض تعرف على ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردي والاجتماعي .

والمشكلات الاجتماعية تنجم أساساً عن ضروب التطبيق الاغترابية للمجاعات المسيطرة . وعلى ذلك فالمشكلات الاجتماعية - في نظرية الصراع - لا تعكس المشكلات الادارية للنظام الاجتماعي القائم . ولا فشل الأفراد في القيام بالأدوار التي أعدوا ونشئوا اجتماعياً للقيام بها . ولكنها تعكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الأفراد واحتياجاتهم المشروعة .

ويكشف عن هذا النهج في تفسير المشكلات الاجتماعية تعريف السواء المتضمن في تحليل عالم الاجتماع الأمريكي بول جودمان - الذي ينتمي لحركة اليسار الجديد - لمشكلة الجناح في المجتمع الأمريكي . فهو على عكس تالكوت بارسونز . لا يعرف الانحراف باعتباره ذلك السلوك الذي لا يتطابق مع قيم النظام الاجتماعي . وذلك لأنه يذهب الى أن الجناح ليس رد الفعل إلى استبعاد بعض الأفراد من اطار هذه القيم . وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية تنشئة اجتماعية خاطئة . فالقيم والتطبيقات السائدة في المجتمع محركات من العبث الاعتماد عليها . لأنها لا تقدم للشباب ما يحتاجونه لكي ينمو وينضجوا ويتطوروا . ولعل عبارات جودمان نفسها تكشف عن نهجه في التحليل بصورة أعمق .

يقرر جودمان أنه « كما كان متوقعاً . فإن غالبية السلطات وجميع المتحدثين الرسميين يفسرون الجناح بقولهم انه نتيجة عملية تنشئة اجتماعية خاطئة . وهم يقولون ان العوامل المتعلقة بالخلفية الاجتماعية قد احدثت الاضطراب في عملية التنشئة الاجتماعية . ولذلك لا بد من تحسينها . ولكن قد لا يكون قد حدث خطأ ما في عملية التواصل . لعل الرسالة الاجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال للشباب غير انها رفضت .

ولذلك سأأخذ... الموقف المضاد لأسأل : تنشئة اجتماعية لأي شيء ؟ لأي مجتمع مسيطر وأي ثقافته متاحة ؟ (١٧) .

وعلى ضوء العرض السابق نستطيع أن نخلص الى أن انصار نظرية الصراع يتساءلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة . وعن نوعية القيم السائدة . هذه التطبيقات وتلك القيم التي يقبلها أنصار نظرية التوازن باعتبارها هي ذاتها معايير الصحة والسواء .

غير أن عرضنا لاتجاه الصراع لا بد له لكي يكتمل من استعراض المكونات الأساسية للنظرة الاجالية للحياة التي يصدر عنها وسنرى أن هذه النظرة هي القطب المضاد تمامًا لكل مكونات النظرة الاجالية للحياة لنظريات التوازن التي عرضنا لها فيما سبق .

النظرة الاجالية للحياة في نظريات الصراع

منظورها الاجتماعي الكامن واتجاهها ازاء القيم :

تبدو هذه النظرة أولاً فيما يتعلق بصورة المجتمع لديها التي تمثل في الصراع بين الجماعات الاجتماعية المتصارعة في أهدافها وفي نظراتها للحياة . والناس بالنسبة لها هم المجتمع . فليس عندها هذا الفصل المصطنع الذي رأيناه عند نظريات التوازن بين أعضاء والمجتمع ذاته . فالمجتمع لديها هو امتداد للانسان .

اما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهي تركز على عنصر العمل .

وتنظر للانسان باعتباره الخالق الايجابي لنفسه وللمجتمع من خلال الفعل الاجتماعي العملي والمستقبلي .

واذا نظرنا الى عالم القيم . نجدها تركز على الحرية والتغير والعمل . وتهدف الى تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التغير الاجتماعي الجذري .

طريقتها في التحليل العلمي :

النموذج الأمثل لهذه النظرة الاجالية للحياة هو النموذج التاريخي . وهي تهدف أساساً الى تحقيق الفهم من خلال التحليل التاريخي للحوادث المتغيرة . وقد تلجأ الى صياغة قوالب نموذجية (Ideal types) للتعيميات المقامة على أساس أنماط تاريخية محددة .

وفما يتعلق بالسببية فهي تميل الى التركيز على العامل الواحد ، وقد تصوغ تعميمات نظرية واسعة أو محدودة حسب الأحوال ، غير ان أهم ما يميزها هو الوحدة الكاملة بين النظرية والتطبيق في مجالات البحث الاجتماعي والعمل الاجتماعي .

ونظرتها للموضوعية العلمية نظرة واقعية . فهي تنظر لها على ضوء المصالح التي يهدف الباحث الى تحقيقها . ولذلك فهي تناقش الموضوعية في اطار الذاتية ، وتبنى نظرية في المعرفة تتسم بالايجابية .

وتبدأ تحليلاتها بالتركيز على تنظيم الأنشطة الاجتماعية أو بحاجات الانسان المتنامية أو بضرورة الحفاظ عليها ، ثم تنتقل منها لبحث الثقافة .

أما مفاهيمها السائدة فهي تتسم بكونها تاريخية ودينامية. ولا تميل الى التعميم الواسع المدى بقدر ما تركز على التحدد التاريخي. والهدف النهائي لكل مجموعة المفاهيم التي تستخدمها هو التركيز على حاجات الانسان منظورا اليها نظرة عامة. أي من حيث انها لصيقة بالطبيعة الانسانية أو نظرة نسبية. كمطالب جماعة معينة من أجل الحصول على القوة والسلطة. وتشم هذه المفاهيم بكونها مستقبلية. فهي لا تقع بالواقع القائم. وإنما تتخطاه لاستشراف المستقبل.

نظرتها للمشكلات الاجتماعية والانحراف :

تطلق هذه النظرية من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققه فعلا بمعنى انها تركز على مطامح الجماعات الاجتماعية الخاضعة وان كانت صاعدة من خلال نضالها. ولذلك يمكن القول أن تعريفها للسواء تعريف طوباوي لأنه يريد تحقيق أقصى درجات الازدهار للشخصية الإنسانية.

وهذه النظرية تنظر بشك الى ما تعتبره المجتمعات الطبقية سلوكا منحرفا. فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل المعارضين سياسيا للنظام والخارجين عليه. وهي لذلك تنظر في بعض الأحيان لهذا السلوك الذي يعتبر منحرفا باعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة.

ويتمثل تفسيرها للانحراف في كونه يقوم أساسا على الاغتراب. الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الاجتماعي. ولسيادة الاستغلال.

وترى أن الاجراءات الكفيلة بالتغيير تتمثل في القضاء على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية والتعديل الجذري لأنماط التفاعل الموجودة والتغيير الثوري للنظام الاجتماعي.

ويتميز أنصار نظريات الصراع بانجاعاتهم السياسية التقدمية وهم لذلك لصيقون باليسار سواء منه القديم أو الجديد.

محاولة التوفيق الفاشلة بين الاتجاهين :

يتبين مما سبق بجلاء ووضوح أن اتجاهي التوازن والصراع اتجاهاان يقفان على طرفي نقيض سواء في منطلقاتهما النظرية أو في النتائج العملية التي يمكن أن تترتب على تبني أيهما كنظرة اجالية للحياة تحدد سلوك أعضاء المجتمع في حقبة تاريخية معينة.

وقد وجهت انتقادات عديدة الى نظريات التوازن ولذلك حاول عدد من انصارها أن يشبها ان نظريات التوازن - على عكس ما يقوله خصومها - قديرة على تفسير التغير الاجتماعي^(١٨). وعلى فهم الجوانب المتعددة في الصراع الاجتماعي.

ولعله من بين أهم هذه المحاولات مقال فاندنبرج P. Vanden Berghe «الجدل والوظيفية : نحو تركيب نظري» التي ظهرت في المجلة السوسيولوجية في أكتوبر عام ١٩٦٣ .

وقد زعم فاندنبرج انه وجد أربعة جوانب التقاء بين الجدلية أو نظريات التوازن ، وهي كما يلي :

« ان كلا النهجين (Approaches) يتسمان بأنها يتزعان نحو الشمول في الوصف وفي التفسير .

« انها يتفقان في الدور الذي ينسبانه للصراع وللرضا أو الاتفاق الاجتماعي وللتكامل والتفكك .

« انها يصدران عن مفهوم تطوري للتغير الاجتماعي .

« ان كلتا النظريتين تنهضان أساساً على نموذج واحد للتوازن الاجتماعي .

ولا يتسع المقام أمامنا لكي نناقش محاولة فاندنبرج بالتفصيل . ونعتقد أن عرضنا المفصل للفروض النظرية لكل من نظريات التوازن والصراع يكفي للرد على محاولات التقريب الفاشلة بينهما^(١٩) .

ونستطيع على ضوء العرض السابق ان نربط بين النظرية والتطبيق . ونعني بين اتجاهات التوازن والصراع في النظرية الاجتماعية المعاصرة على المستوى النظري وبين التطبيق السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى العملي في البلاد النامية . التي تخوض معركة التغير الاجتماعي في ظروف بالغة الصعوبة . فاعليها لم يضع نفسه بعد على بداية طريق الثورة الصناعية^(٢٠) . في حين ان بعض الدول المتقدمة ودعت عهد الثورة الصناعية . ودخلت فعلاً عهد الثورة العلمية والتكنولوجية كالالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . وتحاول باقي الدول الصناعية اللحاق بهذين العاملين من خلال التكتل السياسي والاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة .

وكان على البلاد النامية أن تختار بين اتجاه التوازن واتجاه الصراع وذلك لفهم مجتمعاتها أولاً وللانطلاق ثانياً نحو التنمية الاجتماعية والانسانية الشاملة .

ترى كيف اختارت مصر بعد ثورة عام ١٩٥٢ طريقها؟ هذا ما سنعرض له في الفترة التالية :

ثالثاً : إدراك النخبة السياسية للتوازن الطبقى

تحليل مضمون كيني لخطب وأحاديث عبدالناصر

إذا استعرضنا الثورات العالمية عبر عهود التاريخ الانساني ، لوجدنا ظاهرة عامة تتكرر في كل ثورة . تلك هي أنه لا يمكن فصل الثورة عن شخصية الزعيم الذي قام بها وفجرها . وليس معنى هذا أننا من أنصار الرأي الذي يزعم بأن التاريخ الإنساني هو سلسلة من تواريخ شخصيات القادة والزعماء الذين شكلوا سماته . وأثروا على مجرياته . بل إننا نرى

أن دور الشعوب في التاريخ دور أساسي. لا يمكن أن ينكره كل من فحص مستندات الحضارة الإنسانية ووثائقها بروح موضوعية. غير أنه من ناحية أخرى. لا يمكن لنا أن ننكر أن اللقاء الذي يتم بين الشعب والزعيم تحكمه ظروف موضوعية وذاتية في نفس الوقت. ولعل الجانب الذاتي يكشف عن نفسه بوضوح -- في هذه العلاقة المركبة -- فيما يتعلق بشخصية الزعيم واتجاهاته الفكرية. وقدرته على تغيير بنية المجتمع. من خلال نضاله السياسي.

إن يوم (٢٣) يوليو . تموز (١٩٥٢) يكتسب أهميته القصوى من تاريخنا المعاصر أساساً باعتباره التاريخ الفاصل بين «النظام القديم» في مصر وبين النظام الجديد. ولكن التاريخ لا يعرف الوقفة عند يوم محدد ليقيم حداً فاصلاً بين عهدين. فالتاريخ الإنساني عملية مستمرة. تحكمها قوانين الجدول. التي تبرز المتناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في حركتها العارمة التي لا تخمد. وفي تطوراتها التي لا تهدأ. ومن هنا يمكن القول أن رؤية عبد الناصر -- باعتباره مثلاً لفكر مجموعة الضباط الأحرار -- للصراع الاجتماعي تمثل استيعاباً واعياً لكل الأفكار الاجتماعية النقدية التي انطلقت قبل (١٩٥٢) لتحليل فساد النظام الاجتماعي في مصر والدعوة الى تغيير دعائمه. وهذه الأفكار تصاعدت في جساتها وثوريتها من مجرد الدعوة للإصلاح الى الجهر علانية بضرورة الثورة الاجتماعية الشاملة.

وقد أثبتت الأحداث أن عبد الناصر كان هو مهندس الثورة ومنظمها. وهو من بعد كان الزعيم البارز الموجه لسير الأحداث. ولذلك من المنطقي أن نعتبره ممثلاً للنخبة السياسية الثورية. وأن نركز عليه دراستنا بالرغم من إدراكنا ومعرفتنا أن أعضاء من مجلس قيادة الثورة قد اختلفوا معه اختلافات صغيرة أو كبيرة. ولكنهم في غالبيتهم -- شاركوا في المسيرة الناصرية وتولوا مناصب تنفيذية متعددة. مما يبرر إعتبارهم من ضمن النخبة السياسية التي أثر فكرها على المجتمع المصري عبر سنوات طويلة تأثيراً بالغاً. وما يسمح لنا بأن نعتبر عبد الناصر هو المثل البارز لهذه النخبة.

عبد الناصر في مرحلة التشكك الفكري والسياسي :

تصاعدت الانتقادات الثورية ضد النظام الاجتماعي في مصر بوجه خاص عقب الحرب العالمية الثانية. مواكبةً لنضال الجماهير المصرية المستغلة في الريف والمدن. للحصول على حقوقها التي سلبها الإقطاعيون والرأسماليون. كان قد بدأ يتضح الأساس الاقتصادي للاستعمار. وانطلاقاً من ذلك الفهم. بدأ التركيز على ضرورة ربط الحركة الوطنية المعادية للاستعمار بالحركة الاجتماعية المعادية للاستغلال. على أساس أن الكفاح الوطني يكمله الصراع الطبقي. في هذه المرحلة كانت الرأسمالية المصرية قد حققت خلال الحرب تطوراً ملموساً. وأعدت الرأسماليون أنفسهم لتوسعات عريضة. على أساس تصريف الانتاج في السوق المحلي وفي أسواق البلاد العربية. ومن ناحية أخرى زاد نمو الطبقة العاملة في العدد. وارتفع مستوى النضج السياسي بين صفوفها. وكسبت الاعتراف بحق التكوين النقابي. وأصبحت احد الروافد الثورية في الكفاح السياسي وفي النضال من أجل التحرر الاجتماعي.

ولقد أحست العناصر الواعية بين ممثلي البورجوازية بخطرورة المعركة التي أخذت تتضح معالمها بين العمل ورأس

المال. فدعوا إلى تحقيق الإصلاح الذي من شأنه أن يحقق «العدالة الاجتماعية». وفي إطار الأحزاب السياسية، غير حزب «مصر الفتاة» اسمه إلى «الحزب الاشتراكي» عام (١٩٤٩). وقدم برنامجاً جديداً، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً. وتوزيع الأرض في حدود خمسة أفدنة لمن يرغب في شرائها ممن يملك أقل من خمسة أفدنة. ومن اعتادوا على العمل فيها أو استجارها، وذلك مقابل أقساط صغيرة طويلة الأجل. كما طالب بأن يحلّ الانتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي، لكن يمكن أن يتم الانتاج وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة قضتها الدولة لعدة سنوات متتالية.

أما التنظيمات الشيوعية المختلفة، فقد كانت تدعو للثورة الشاملة التي تتمثل في القضاء على الإقطاع والاحتكار، وإلى مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة. وإعادة توزيعها على الفلاحين الفقراء، وإلى تأميم الاحتكارات والمصارف والمرافق العامة.

غير أنه لا يمكن القول أن أيّاً من التنظيمات والأحزاب السياسية في مصر قبل (١٩٥٢) كان يملك صورة محددة. تتمثل في برنامج مفصل ينهض على أساس تحليل علمي متكامل للواقع الاجتماعي المصري. يصلح أساساً للثورة الاجتماعية الشاملة.

لقد كان فكر هذه الأحزاب والتنظيمات محاصراً. ذلك أن قوى السلطة التي كانت تحمي الطبقات المستغلة كانت تعيد انتشار الفكر الثوري وتقمع دعائه وأنصاره. وكان هذا الفكر الثوري يعاني في نموه من افتقاره إلى العمق. نظراً لأن الفكر الإنساني الثوري كان ممنوعاً دخوله إلى مصر، مما أدى إلى افتقار تحليلات الأحزاب والتنظيمات الثورية إلى النضج الفكري. وإلى قناعتها في كثير من الأحيان بتزديد بعض المبادئ النظرية، بدون تطبيق خلاّق على واقع المجتمع المصري.

اتصل عبد الناصر - كما صرح في الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في (٣) ديسمبر * كانون الأول (١٩٦١) - بكل هذه التنظيمات والأحزاب. اتصل بحزب الوفد. وحزب مصر الفتاة. وبالإخوان المسلمين. وبالشيوعيين، ولكنه لم يقتنع بأي منها. وهذا ما يؤكد أنه - في مرحلة تشكله الفكري والسياسي - كان ملماً إماماً كافياً بكل التيارات الفكرية الثورية التي كانت تروج بها مصر في ذلك الحين.

غير إن ذلك لا يعني أن عبد الناصر - في هذه المرحلة - استطاع أن يتعمق أصول ومناهج التحليل الفكري التي كانت هذه التيارات الثورية تصدر عنها. وأغلب الظن أن تأثره بها وقف عند حدود الالتقاء بأهدافها العامة التي تتمثل في التحرر الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحطيم سلطة الإقطاعية والرأسماليين، وضرورة توزيع الأرض على الفلاحين وتطوير الاقتصاد القومي. (٢١)

الرؤية الإصلاحية : القضاء على الظلم الاجتماعي

إذا تتبعنا خطب عبدالناصر بعد ثورة (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٢). نستطيع أن نخلص الى أنه في السنوات الأولى (من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧ تقريباً) كانت رؤيته للصراع الاجتماعي امتداداً للرؤية بعض التنظيمات والأحزاب قبل الثورة. وتعني بذلك التركيز على عدد من الإجراءات الاجتماعية التي من شأنها أن تحقق قدراً من العدالة الاجتماعية - مثل تحديد الملكية الزراعية - ولكن بدون أن تصدر هذه الإجراءات عن نظرية متكاملة. تحلل الصراع الاجتماعي وترده الى أصوله الحقيقية. وترسم الخطوات الثورية لحله لصالح الطبقات العاملة بصورة جذرية وشاملة. في هذه الفترة ساد شعار تحقيق العدالة الاجتماعية. أحد المبادئ الستة المشهورة للثورة. ويكشف عن هذه الحقيقة تتبع عبدالناصر منذ خطبته الأولى.

في (٩) أبريل نيسان (١٩٥١) يقرر : « ان أعدى أعدائنا كان يتمثل في ثلوث كرية : هو الظلم الاجتماعي . ولاستعباد السياسي . والاحتلال البريطاني ». وفي احتفال العمال بدمياط يقرر في (١٠) أبريل نيسان (١٩٥٣) « قامت الثورة تدافع عن حقوق الفلاح والعامل . قامت لتوزع ثروة الأرض من مصر على أهل مصر بالعدالة ».

ثم ما يلبث أن يتعمق التحليل الطبقي الذي يقدمه عبدالناصر للمجتمع المصري شيئاً فشيئاً. فلا يقنع بمجرد الحديث عن « الظلم الاجتماعي ». أو تحقيق « العدالة ». وإنما يكيف التناقض الاجتماعي تكييفاً حاسماً وصريحاً. فيقرر في (١٤) يونيو - حزيران (١٩٥٣) في خطاب له بالإسكندرية : « عندما قامت ثورة (٢٣) يوليو - تموز واجهت طبقتين : طبقة الشعب المحروم . وطبقة أصحاب المصالح . أولئك الذين الذين توارثونا عن آباؤهم وأجدادهم ».

وبعد هذه الإشارة الواضحة الى الصراع الطبقي بين المستغلين - بكسر اللام - والمستغلين - بفتح اللام - والخاضعين للاستغلال . يكشف في (١٥) أبريل - نيسان (١٩٥٤) عن ارتباط قوة الطبقات المستغلة الاقتصادية بالقوة السياسية فيقرر : « ان أهم شيء في تحديد الملكية انه يعبر عن معينين أساسيين : الأول هو الحرية السياسية . والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي » أي الحرية للشعب . للفلاحين الذين حررهم قانون تحديد الملكية . ونسف قواعد الاستبداد السياسي الذي كان يمارسه الإقطاعيون وكبار الملاك .

ومنذ وقت مبكر حقاً. وبالتحديد في (٢٣) يوليو - تموز (١٩٥٤) بدأ عبدالناصر تحليل الواقع الاجتماعي المصري مستخدماً لغة الأرقام. التي أصبحت من بعد سمة من سمات أحاديثه السياسية والاجتماعية. حين عرضه لتطورات التجربة المصرية. فيقرر محلاً لوضع الطبقي في الريف المصري قبل الثورة : « يجب أن تذكروا أن ألفين من الملاك كانوا يملكون من الأرض الزراعية أكثر من مليون. (٢٠٠.٠٠٠) ألف فدان. بينما يملك (٣١ ٪) من الملاك الزراعيين ما لا يزيد عن (١٣ ٪) من الأراضي الزراعية. بمعنى أن ألفين من الملاك يملك كل واحد منهم في المتوسط نحو ألف فدان وثلاثة ملايين من الفلاحين لا يبلغ ما يملكه الواحد منهم فداناً واحداً ».

وهكذا يمكن القول أن رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي في هذه المرحلة الأولى كانت رؤية إصلاحية لا تنسم بالشمول. وتقع برفع شعار العدالة الاجتماعية. في قطاع خاص هو القطاع الريفي. دون أن يمتد ذلك الى القطاع الصناعي والعالمي بشكل واضح.

الرؤية الثورية : القضاء على الاستغلال بكل صوره :

حوالى عام (١٩٥٧). بدأت مرحلة جديدة من التطور الفكري لعبد الناصر. ويلخص هو نفسه بمنتهى الدقة في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر التعاوني الذي عقد بجامعة القاهرة في (٥) ديسمبر -- كانون الأول (١٩٥٧). « في أول الثورة حتى سنة (١٩٥٢). كنا نقول بالقضاء على الإستبداد السياسي والظلم الاجتماعي. وبعد ذلك تطورنا. وابتدأنا نقول بالقضاء على الاستغلال. كنا نقول القضاء على السيطرة المعتدية من الخارج. ابتداءً من اليوم نقول بالقضاء على السيطرة من الداخل. ابتدأنا نحقق هدفاً رئيسياً من أهداف الثورة. وهو القضاء على الإقطاع... القضاء على الاحتكار... القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. ابتدأنا اليوم نتقل الى مرحلة جديدة... اننا نهدف إلى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني. متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي ».

مع بداية هذه المرحلة الجديدة، يظهر بوضوح تصاعد الخط الثوري في رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي، وتبرز شيئاً فشيئاً زيادة دقة التحليل الطبقي الذي يقدمه للواقع المصري، وعميق فهمه لحدة التناقضات الاجتماعية. هنا نلمس البذور الأولى لنظريته المتكاملة في الصراع الاجتماعي التي شهد الميثاق لمساتها النهائية. إذ نجده في نفس الخطبة - يتحدث عن أهمية وجود قيادة اقتصادية الى جانب القيادة السياسية. وهنا تظهر وربما لأول مرة - وجهة نظره في السلطة الثورية التي يحياها، والتي تتجسد في الدولة، وموقعها المحدد ازاء الطبقات الاجتماعية المتصارعة. هذه السلطة الثورية ممثلة في الدولة - لا تعبر عن أي طبقة من الطبقات الاجتماعية. بل انها تقوم بدور « الحكم » بين الطبقات المتصارعة. إن هذا التحديد لطبيعة السلطة الثورية بالغ الأهمية في نظرنا، لأنه مفتاح أساسي يسمح لنا بفهم بعض الملامح البارزة في ايدولوجية عبد الناصر من ناحية، ولتحليل عديد من المواقف الاجتماعية للثورة ازاء ظواهر الصراع الطبقي التي عبرت عن نفسها في عهد الثورة من ناحية ثانية. ونقصد بذلك على وجه الدقة أن هذا التكيف للسلطة الثورية يجد ترجمته في تأكيد عبد الناصر المستمر على رفض صيغة ديكتاتورية البروليتاريا التي طرحها الفكر الماركسي، وعدم قبول سيطرة طبقة اجتماعية - أيا كانت - على طبقة أخرى، على أساس أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة هي أساس التجربة المصرية. ومن ناحية أخرى ضبط المبادرات الجماهيرية العمالية أو الفلاحية التي كانت - بين الحين والحين - تحاول التعبير عن نفسها تحت مظلة الصراع الطبقي المحكوم. وفي هذا الصدد يقرر عبد الناصر: « لازم تكون فيه قيادة اقتصادية تنظم وتنسق النشاط في الميادين المختلفة العامة والخاصة. القيادة

الاقتصادية هذه يلزم أن تكون موجودة للدولة التي هي لها الولاية. والتي تحمي كل طبقة من الأخرى. وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى والحكومة هي التي تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح. وبين جميع الطبقات في نفس الوقت».

غير أن هذا الاتجاه نحو إضفاء طابع «الحياة» على السلطة الثورية متمثلة في الدولة. وتحدد وضعها باعتبارها حكما» بين كافة الطبقات الاجتماعية. أخذ يتغير ببطء نتيجة لانكشاف المواقف الرجعية للطبقات الرأسمالية التي حاولت بعد تأميم القناة إثارة الشك والريبة في مدى صحة القرار. والتي حاولت أن تثرث الشركات والمؤسسات الأجنبية التي مضرت عقب عدوان (١٩٥٦). والتي نادى بالحرية لرأس المال الأجنبي والمحلي لطمأننة رأس المال «الكاشش والجبان». لقد أدت الرغبة في تحقيق التعايش السلمي بين الطبقات ذات المصالح المتناقضة للرجعية أن توفقم نفسها. وأن ترفع شعارات الاشتراكية. عاملة في نفس الوقت على نفسها من قواعدها. وحاولت الطبقات الرأسمالية من مواقع أعضائها في التنظيم السياسي القائم آنذاك (الاتحاد القومي). ومن مواقعهم في أجهزة السلطة. ومن مواقعهم في المنشآت الاقتصادية. احتواء الثورة. ويوضح عبد الناصر معالم هذا الزحف الرجعي أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية مقررًا «إن العمليات التي لمستها في آخر ستة (١٩٦٠) كانت تدل على أن الرجعية والرأسمالية تدفعان بكل قوتها لتقضيا على كل معنى من المعاني التي ننادي بها».

ولم تقع الطبقة الرأسمالية بهذا. وإنما ظهر بوضوح دورها التخريبي في إحجامها عن المشاركة في معركة التنمية. وفي الحرب التي أعلنتها على محاولات توجيهها. وما لجأت إليه من تهريب للأموال. وتوزيع مغال فيه للأرباح. ولذلك اتخذت السلطة الثورية عددًا من الخطوات الاقتصادية الهامة التي انتهت بتوجيه ضربة حاسمة إلى مراكز الرأسمالية. متمثلة في قرارات يوليو الاشتراكية عام (١٩٦١). وهكذا أقلعت السلطة الثورية عن دور «الحكم» بين الطبقات. أعلنت بوضوح عن انخيازها إلى جانب الطبقات العاملة ضد الطبقات المستغلة.

ظهور النظرية المتكاملة :

أدى نشوء القطاع العام وظهور دوره في التنمية. وقرارات يوليو الاشتراكية عام (١٩٦١). إلى بروز الملامح الأساسية للتطبيق العربي للاشتراكية. ومن خلال الممارسة الفعلية ظهرت الحاجة إلى التنظيم. ومن هنا جاء الميثاق ليكون دليلًا للعمل في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

يمثل الميثاق في حقيقته اكتمال ملامح الإيديولوجية الناصرية. وهو يزخر بعدد من الأفكار والتحليلات والمبادئ. بعينها منها تحديده النهائي لرؤية الصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي. وهو في هذا الصدد يستند إلى عدد من الموجهات النظرية نذمة التي يلتقي فيها تماما مع الفكر الاشتراكي العالمي^(٢٢). ولعل أهمها ما يلي :

١ -- الإيمان بالتطور وأنه ليس هناك نظام اجتماعي ثابت لا يتغير بتغير الظروف الموضوعية التي أدت الى نشوء هذا النظام .

٢ -- ان هذا التطور يحدث لأن النظام الاجتماعي القائم يصبح غير قادر على حل التناقضات التي تنشأ بين قوى الانتاج من جانب والعلاقات الانتاجية من جانب آخر .

٣ -- أن التناقضات تبدو في المجتمع الطبقي في شكل صراع اجتماعي بين الطبقات . وأن التقدم الاجتماعي يحدث خلال حركة الطبقات الصاعدة صاحبة المصلحة في التغيير ضد الطبقات المسيطرة التي تعمل على حماية العلاقات الاجتماعية والانتاجية القائمة رغم التناقض بينها وبين تطور قوى الانتاج .

٤ -- ان حل تناقضات المجتمع الرأسمالي لا تتم إلا على أساس من سيطرة الشعب على أدوات الانتاج وتوزيع العائد على أساس من المشاركة في الانتاج . والتخطيط الشامل للاقتصاد وتحقيق السيطرة السياسية للطبقات صاحبة المصلحة في التغيير .

٥ -- ان المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي ينتهي فيه كل استغلال من الإنسان للإنسان . وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات .

٦ -- ان إتمام التحول الاشتراكي يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تتميز باشتداد الصراع بين النظام الاشتراكي الناشئ وبقياء النظام الرأسمالي المنهار . وتتضمن بالتالي زيادة في حدة الصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة .

على هدى هذه الموجهات النظرية يمكن تلخيص ملامح الرؤية الناصرية للصراع الاجتماعي في عدة عناصر أساسية هي : إلغاء الاستغلال . وتصفية الفوارق بين الطبقات . وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

غير أن أهم عنصر في هذه الرؤية هو ضرورة التحكم في حركة الصراع الطبقي . وعدم تركه يحدث آثاره في المجتمع . أو كما عبّر عنه مرة « تأميم الصراع الطبقي » . ولكن من يشرف على هذه العملية البالغة المشقة . وخصوصاً في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟ هنا يأتي دور التنظيم السياسي العريض ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي . ويزيز بوجه خاص دور « التنظيم الطليعي » الذي نظر إليه باعتباره « الحزب الاشتراكي » .

حصاد التجربة :

هذه هي بوجه عام رؤية عبد الناصر للصراع الاجتماعي والتوازن الطبقي . وتطور هذه الرؤية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها التجربة المصرية . ترى هل نحن في موقف يسمح لنا بتأمل حصاد التجربة ؟ بغير إدعاء الدراسة

التفصيلية لكل هذه المراحل. ولا تحليل كل الوقائع التي ترزح بها. يمكن لنا أن نصوغ عددا من الملاحظات العامة التي تتعلق بتقدير آثار هذه الرؤية في مجالات التطبيق.

لا شك أن عبد الناصر استطاع أن يتجاوز الأفكار النقدية التي كانت تتبناها مختلف التنظيمات السياسية قبل ثورة (١٩٥٢). وأن يقدم بناء فكرياً يجمع بين الأهداف الاشتراكية وبين الطريق إلى تحقيقها في ضوء الواقع المصري.

ومن المؤكد أنه حدثت أخطاء متعددة في التطبيق حاولت الطبقات الرجعية الصاقها بالتجربة « الاشتراكية » ذاتها. ولعل مردها إلى أن عملية التنمية التي بدأت. أخذت مجراها في مجتمع كان منذ سنوات قليلة مجتمعاً شبه إقطاعي. بالإضافة إلى ضعف الخبرة بالتخطيط القومي لشامل. وعدم تحديد العلاقة بوضوح بين القطاع العام والقطاع الخاص. وعدم مضي الوقت الكافي لتكوين علاقات إنتاجية جديدة تتفق مع مرحلة التحول الاجتماعي. غير أن سببا أهم من ذلك كله في نظرنا هو الصيغة الأساسية التي اختارها عبد الناصر في ممارسة التجربة. هذه الصيغة التي تركز في تحقيق التوازن الطبقي من خلال السيطرة على الصراع الطبقي عن طريق جهاز الدولة.

غير أن جهاز الدولة. كان هو بذاته جهاز الدولة القديم. ولم تكن كل عناصره مشبعة بالثورية الضرورية. بل وأكثر من ذلك كان يضم عدداً من الرجعيين واليمينيين. ومن هنا حاولوا إفراغ بعض القوانين الثورية من مضمونها عن طريق تشويه عمليات التنفيذ. كما أن بعض عناصر الطبقة الحاكمة - في صراعها مع القيادة الثورية - قامت في مراحل متعددة بدور الثورة المضادة. حينما أخذ زحف التطبيق الاشتراكي يهدد مكاسبها وامتيازاتها الطبقية. كل ذلك بالإضافة إلى أن تحقيق التطور الاشتراكي عن طريق التشريعات التي أصدرتها القيادة الثورية. وفي غيبة تنظيم سياسي فعال يشارك في صنعها. أدى إلى كفاء مبادرات الجاهل الخلاق. وقناعتها بالعلاقة العاطفية العفوية وغير المنظمة التي كانت تربطها بعبد الناصر. مما أدى في النهاية إلى سلبها عن المقاومة المنظمة لأجهزة السلطة المنحرفة ومراكز القوى التي حاولت بدأب تنقيح خطاها. ومحاصرة حركتها الاجتماعية الانبعاثية (٢٣).

خاتمة :

ما هي النتائج الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها في خاتمة هذا البحث ؟

وضعنا في الاعتبار مشكلة البحث كما أبرزناها في المقدمة. يمكن القول أن النخبة السياسية المصرية ممثلة في عبد الناصر - طورت إدراكها للصراع الاجتماعي من خلال الممارسة. فبعد أن كانت نظرية التوازن تسيطر عليها في المرحلة الأولى التي أطلقنا عليها « المرحلة الإصلاحية ». انتقلت إلى « المرحلة الثورية » التي سيطرت عليها إلى حد ما نظرية الصراع. غير أن النخبة السياسية المصرية لم تستطع - نتيجة عوامل شتى - أن تطلق عنان نظرية الصراع حتى النهاية. ويبدو ذلك أوضح ما يكون من حرصها على التقييد الصارم لظواهر الصراع الطبقي في المجتمع المصري. مما

ادى بها في النهاية الى أن تقع في هوة الفكر التوازني الوسطي من جديد. نتيجة ضرورية لكف مبادرات الجماهير الشعبية وحصار حركتها الصراعية الطبقة.

ما هي الأسباب التي أدت الى ان تقف النخبة السياسية المصرية في تطبيقها لنظرية الصراع لا تستطيع أن تتجاوزها وأن تتعدها؟ هناك عديد من التفسيرات. غير أن من أبرزها ما يقدمه عدد من الباحثين من أن السبب يرد الى أزمة الطبقة الوسطى المصرية التي كانت النخبة السياسية الثورية هي الممثل البارز لها.

والحقيقة أن موضوع الطبقة الوسطى ودورها الحاسم في البلاد النامية في إحداث التغييرات الاجتماعية. وفي رسم مساراتها من الموضوعات التي ثار بشأنها الجدل بمحثة بين الباحثين.

ويكفي أن تشير الى الجدل المعروف الذي دار بين مانفريد هاليرن وآموس بيرلموتر عن ظهور الطبقة الوسطى الجديدة. ففي الوقت الذي ركز فيه هاليرن على ظهور ما سماه طبقة وسطى جديدة في البلاد النامية تقود عملية التغيير الاجتماعي. اعتبر بيرلموتر أن هذا ضرب من الأساطير العلمية^(٢٤).

ومن ناحية أخرى درس الباحثون العرب بعض جوانب الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري على وجه الخصوص. أو في البلاد النامية على وجه العموم^(٢٥). ولا يمكن لنا في هذه العجالة أن نلخص أبرز نتائج هذه الدراسات. غير اننا يمكننا القول ان حصاد التجربة الناصرية، الذي يتعرض في الوقت الراهن للتبديد. يدعو للدراسة المتعمقة لايدولوجية الطبقة الوسطى المصرية والعربية. فهذه الطبقة هي التي تسلمت مقاليد الأمور في عدد من المجتمعات العربية منذ الخمسينات. وقد آن الآوان لوقف نقدية ترصد إنجازاتها وتحدد سلباتها وانعكاس هذه السلبات على مسيرة التنمية العربية.

المراجع

- (١) أنظر : - السيد يسين، «الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية» الفكر المعاصر. عدد ٨٠. أكتوبر ١٩٧١.
- السيد يسين، «ايدولوجية التوازن الاجتماعي وحقيقة الصراع الطبقي في البلاد النامية»، الآداب. العدد السابع. يوليو (تموز). ١٩٧٢
- السيد يسين، «السلطة بين الصفوة والجماهير»، الكاتب. عددا يوليو وأغسطس ١٩٧٢.
- (٢) Myrdal, G., the Asian Drama, an inquiry in the poverty of nations, London: Pelican Books 1968
- (٣) جمال مجدي حسين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي. القاهرة : دار الثقافة الجديدة. ١٩٧٨.
- (٤) المرجع السابق. ص ٩٥.
- (٥) المرجع السابق ص ٩٦.

- (٦) Foucault M., *Les mots et les choses une archéologie des sciences humaines*, Paris: Gallimard, 1966.
- (٧) Baumont, M., *L'essor industriel et L'impérialisme colonial*, Paris: P.U.F., 1949.
- (٨) أنظر: السيد يسين « عم اجتماع المعرفة: تعريفه ومنهجه ومجالات بحثه », *المجلة الاجتماعية القومية* - مجلد ١٠، عدد ١.
- (٩) Zeitlin, L., *Ideology and the development of Sociological theory*, New Delhi: Prentice-Hall Of India, 1969.
- (١٠) Aron, T., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris: Gallimard, 1967.
- (١١) Durkheim, E., *De la division du travail social*, Paris: F. Alcan, 5ème éd., 1926.
- (١٢) Durkheim, E., *Socialism*, edited by Gouldner, A.W., N.Y.: Collier Books, 1962.
- (١٣) Gurvitch, G., *Le Problème de la conscience collective dans la Sociologie de Durkheim*, ch. VIII, in: *La vocation actuelle de la sociologie*, T. 2, Paris: P.U.F., 1963.
- (١٤) أنظر المرجع التالي الذي يضم مجموعة من دراساته:
- Rosak, T., *The dissenting academy*, U.S.A.: Vintage Books, 1968.
- (١٥) أنظر بهذا الصدد الدراسة الموضوعية لعلم الاقتصاد السويدي الشهير جونار ميردال:
- Myrdal, G., *Asian Drama, An inquiry into the Poverty of nations*, 3 vol., Penguin Books, 1968.
- (١٦) سنعتمد في هذا العرض أساساً على الدراسة التالية:
- Horton, J., *Order and conflict theories of social problems as competing ideologies*, in: Amer. J. of Soc.
- (١٧) Lemert, E., *Social Pathology*, N.Y. 1951.
- (١٨) Goodman, p. *Growing up Ubsurd*, N.Y.: Random House, 1960.
- (١٩) أنظر على سبيل المثال
- Cancian, F., *Functional analysis of change*, Amer. Soc. Rew., Vol. 25, No. 6, 1960, 818-827.
- (٢٠) أنظر مناقشة نقدية عميقة لآراء فالدنبرج في:
- Frank, A. G., *Fonctionalisme et dialectique*, in: *L'Homme et la Société*, No. 12, 1969, 139-150.
- (٢١) Stavenhagen R., *Les classes sociales dans les sociétés agraires*, Paris: Anthropos, 1969.
- (٢٢) أنظر: د. فوزي منصور، « دور الممارسة في فكر عبد الناصر », *الفكر المعاصر*، العدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠، ص ٧٩.
- (٢٣) أنظر: د. إبراهيم سعد الدين، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية », *الفكر المعاصر*، العدد ٦٩، نوفمبر ١٩٧٠، ص ٧٧.
- (٢٤) أنظر:
- Moore, C.H., *Authoritarian Politics in unincorporated Society, The case of Nasser's Egypt* (Memo) 1973.
- (٢٥) أنظر:
- Halpern, M., *The Politics of Social change in the Middle East and North Africa*, U.S.A.: Princeton, 1963.
- Perlmutter, A., *Egypt and the myth of the New middle class: A comparative Analysis*, Comparative Studies in Society and History, Vol. X, No. 1, October.
- (٢٦) أنظر:
- عادل غنيم، « ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية والطبقية في الريف », *مجلة الطليعة القاهرية*.

-
- عادل غنيم. «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر». مجلة الطليعة القاهرية.
 - د. رفعت السعيد. «الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري» مجلة الطليعة القاهرية.
 - شريف حناته. تحولات عصرية في الطبقات الاجتماعية. مجلة الكاتب القاهرية.
 - د. عبد الباسط عبد المعطي. «التدرج الاجتماعي في المجتمع المصري» (١٩٤٥ - ١٩٥٢). دراسة غير منشورة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة (بدون تاريخ).

- El-Saaty, H., *The New Aristocratized and Bourgeoisized classes in the Egyptian Application of Socialism*, (Memo), 1976.